

المسيحيون

لا مشكلة بين الدين والدولة

المشكلة التي يحدثها الدين الاسلامي بالنسبة لعلاقة الدين بالدولة، هي في الواقع غير موجودة في المسيحية، كون "المسيحية دين... دين وحسب، فالمسيح وضع أساس الفصل بين الدين والدولة،" اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله¹. وانفصال الدين عن الدولة، أدى بالتالي الى انفصال الدين عن السياسة في الأزمنة الحديثة، وقد بلغ استقلال الدين المسيحي عن السياسة درجة اصبح فيها من الممكن، كما أعلن روجيه غاروديه، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي سابقا، أن "يكون المرء مسيحيا وماركسيا او ماركسيا ومسيحيا في الوقت ذاته" بل لا اعتراض لديه في أن يصل أحد المؤمنين المسيحيين الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وقد بنتنا كثيرا نسمع عن "اليسار الكاثوليكي"، أو "اليسار المسيحي" بشكل عام، وفي السنوات القليلة الماضية لعب اليسار المسيحي دورا كبيرا في الاطار النظري والاجتماعي في الغرب... فصار مألوفا أن نسمع عن حوار ماركسي مسيحي مثلا، وصار مألوفا أن نسمع عن توصيات مشتركة، وعن مواقف مشتركة تجاه قضايا كثيرة من قضايا العالم². وقد التزم مسيحيو لبنان، من موارد غير موارد، بهذا التطور الطبيعي.

والمجتمع الفاتيكاني الثاني، في بيانه عن علاقات الكنيسة بالديانات غير المسيحية قد فتح الطريق لحوار بين المسيحية والديانات الاخرى، وذلك من منطلق التأكيد على أن جميع الشعوب تشكل مجتمعا شموليا واحدا نظرا لأصلها الاساسي الواحد ولنهايتها المشتركة، ومن منطلق التأكيد على الرابط الوثيق القائم بين صلة الانسان بالله الآب، وصلته باخوانه في الانسانية، فالروح المسيحية، تنبذ كل تميّز في التعامل بين الناس، بالاستناد الى عرقهم او لونهم او مستواهم الاجتماعي.

ولكن هذا الواقع الايديولوجي المسيحي، لم يتمكن من النجاح في لبنان، بسبب تعارض الشرع الاسلامي معه، مما خلق واقعا خطرا بالنسبة للمسيحيين الذين وجدوا اصلا في لبنان، بحكم هروبهم من حكم الأكثرية المسلمة ان في سوريا او سواها من البلدان الاسلامية، وخاصة العربية، التي يشكل فيها المسيحيون اقلية غير قادرة على المطالبة بحقوقها، تتعرض جماعاتها لمقاييس تمييزية. واذا كانت قوانين الشرع الاسلامي، كدفع الجزية والتعرض للاذلال لا تطبق قانونيا باسم اهل الذمة بحق تلك الاقليات، فان العوائد المتبعة من قبل الهيئات الرسمية، جرت بأن يكون هؤلاء المسيحيون، بشكل أو بآخر أهل ذمة.

وفي ما يلي لمحة سريعة عن وضع المسيحيين في بعض البلدان العربية.

وضع المسيحيين في مصر

في مصر، وهي أكثر البلدان العربية عدداً (حوالي 50 مليون نسمة) يبقى عدد المسيحيين من "أسرار الدولة" فمنذ بداية هذا القرن، تذكر التقارير الرسمية أن عددهم لا يتجاوز المليون نسمة، بينما يقول بطريرك الاقباط "شنودة"³ ان عدد المسيحيين الاقباط وحدهم في مصر، هو ثمانية ملايين نسمة (سنة 1978).

يعامل مسيحيو مصر اجتماعياً، بمنطق القرآن، بحيث تطبق عليهم الاعراف الاسلامية، فتمنع المسلمة من الزواج من مسيحي، بينما للمسلم الحق بأن يتزوج من مسيحية، تخضع في اكثر الاحيان مرغمة لاعتناق الدين الاسلامي. بينما في حال اقدام مسلمة على اعتناق المسيحية بهدف الزواج من مسيحي، يحكم عليها بالاعدام. ثم ان المسيحية المتزوجة من مسلم، في حال عدم اعتناقها الاسلام، يكون الاولاد مسلمين حكماً، وفي حال وفاة الزوج او في حال الطلاق، لا يكون للمرأة أي حق لا في الاولاد ولا في الارث.

وهناك، اضافة الى هذه المعاملة الاجتماعية الجائرة، المعاملة السياسية التي من شأن الارقام أن تبين بالدلالة الواضحة الحرمان المجحف الذي يعانيه المسيحيون في مصر. في الجيش المصري، ألف جنرال، بينهم ثلاثة مسيحيين.

ومن أصل مائة سفير، لا يتجاوز عدد السفراء المسيحيين الثلاثة، وهم يمارسون اعمالهم في عواصم صغرى.

وعلى صعيد الاعلام الرسمي، فان المسيحيين، بالقياس الى المسلمين، محرومون ايضاً، كون هذا الاعلام لا يعير النشاطات الدينية المسيحية أي اهتمام يذكر.

ومنذ العام 1975، أصبح محظراً على المسيحيين أن يمارسوا تعليم اللغة العربية والادب العربي والفلسفة العربية، وتبقى هذه القطاعات من حق المسلمين دون سواهم، علماً بأن هذا القرار لم يتخذ بموجب قانون تشريعي، إنما عمم على القطاعات التعليمية بمذكرة، وهو ينفذ بواسطة المفتشين التربويين الرسميين. وفي حال الابقاء على بعض المدرسين القدامى في هذه المجالات، فإنه بات محظراً قبول الجدد.

ومن الطريف أن مسيحياً في مصر، لا يمكنه، قانونياً، ممارسة الطب النسائي.

وفيما يحق لأي كان في مصر أن يشيّد مسجداً، يخضع تشييد الكنيسة لاذن خاص من السلطات الرسمية، وتجتهد مكاتب السلطات من أجل احباط كل محاولة تشييد كنيسة، أو تأخيرها في أفضل الاحوال. وكلما شيّدت كنيسة، سرعان ما شيّد مسجد بقربها، يطغى على مظهرها من جهة، ومن جهة ثانية يجعلها عرضة للاقفال، بحيث ان القانون يسمح بإقفال الكنيسة التي بقرب جامع، اذ من شأنها أن تمس الشعور الديني للمسلم"⁴.

المسيحيون في العربية السعودية

المملكة العربية السعودية (حوالي عشرة ملايين نسمة) هي البلد العربي البالغ التمييز. ففي أراضي المملكة تقع الاماكن المقدسة الاسلامية.

في السعودية، تطبق قوانين الزواج المستمدة من الاسلام، كما في مصر. ثم ان كل من يحمل الجنسية السعودية، يجب أن يكون مسلماً بالضرورة، بمعنى أنه ليس بوسع المسيحي أن ينال الجنسية السعودية قبل أن يشهر اسلامه. ثم ان دخول المدينتين المسلمتين المقدستين، مكة والمدينة، محظر تماماً على غير المسلمين، تحت طائلة الاعدام بالرجم او بسواه، كما انه محظر دفن غير المسلم في الأراضي السعودية، وذلك باعتبار أن جثته تدنس الارض.

أما التبشير فممنوع منعاً باتاً في العربية السعودية، وان القدايس والصلوات يجب أن تقام في أماكن لا يرتادها سوى المسيحيين، وبمعزل وبعيدا عن الشعب السعودي، علماً بأن حوالي 52 الف كاثوليكي يعملون في المملكة، وان الخدمات الكنسية لهؤلاء تمارس بمعزل عن الشعب السعودي، وبعيدا عنه، من قبل كهنة موظفين في بعض الشركات الاجنبية العاملة هناك او لدى بعض الهيئات الدبلوماسية⁵.

هنا ايضا، ليس بوسع المرأة المسلمة أن تتزوج من رجل مسيحي، بينما يحق للمسلم أن يتزوج من مسيحية، في هذه الحالة، لا يحق للمرأة أن تطالب بميراث او بأية حقوق في الاولاد في حال الطلاق او الترمل.

وفي العام 1960، صدر في العراق قانون رسمي يمنع المسلم من التحول الى الدين المسيحي. إلا أن وضع التعليم هنا، يتبع وضعية أكثرية الطلاب حسب انتمائهم الديني في كل مدرسة على حدة، ونظراً لكون الطلاب المسيحيين يشكلون اقلية في جميع المدارس، فان التعليم الديني، على الصعيد العملي، يقتصر على التعليم الاسلامي، ويحرم الطلاب المسيحيون من التعليم المسيحي. ليس هذا وحسب، انما القانون يقضي بالألا يقصد الطالب سوى مدرسة الحي الذي يقطنه، والمقصود من ذلك عدم السماح بأن يشكل الطلاب المسيحيون اكثرية في اي من المدارس، كما كان يحصل احيناً قبل اصدار القانون المشار اليه.

وهكذا، فبالرغم من "تقدمية" الحكم العراقي واشتراكيته، فان المسيحيين في العراق محرومون من حقوقهم البديهية⁶ وعددهم اليوم يقدر بحوالي 250 ألف نسمة.

المسيحيون في سوريا

أما وضع المسيحيون في سوريا، فانه يتميّز بعض الشيء عن سائر البلدان العربية الأخرى، رغم أن الدستور ينص على ان دين الدولة الاسلام.

وحسب احصاء 1960، كان يبلغ عدد المسيحيين في سوريا حوالي 726 الف نسمة، حسب التقسيم التالي:

أرمن 120 الفاء، سريان 20 الفاء، روم ارثوذكس 180 الفان أرمن غريغوريون 120، سريان ارثوذكس 53 الفاء، نساطرة 12 الفاء، بروتستنت 14 الفاء، روم كاثوليك 58 الفاء، سريان كاثوليك 20 الفاء، موارنة 17 الفاء، كلدان 6 آلاف، لاتين 7 آلاف. ويفيد الاحصاء نفسه عن ان العدد الاجمالي للسكان كان 4،526،500 نسمة، منهم 2،800،000 سني، اضافة الى 10 آلاف كردي سني، وهناك 300 ألف بدوي، و40 الف اسماعيلي، و15 الف شيوعي، و120 الف درزي. وعدد العلويين في سوريا بموجب هذا الاحصاء بلغ 410 آلاف نسمة⁷.

مسيحيو الشرق وشرعة حقوق الانسان

وقبل الانتهاء من التحدث عن أوضاع المسيحيين في الشرق الاسلامي، عامة، لا بد من وضع اطار عام لاصول هذا الوضع الشاذ بالنسبة لبداهة حقوق الانسان. المسيحيون، يعتبرون في الشارع الاسلامي، من أهل الذمة وفي احكام أهل الذمة، "اقفال باب الوظائف في وجههم عملا بالحديث النبوي القائل "اننا لا نستعين بمشرك" - احكام 208 - 209 - وعدم مصادقتهم عملا بالآية التي تقول "يا ايها الذين آمنوا، لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم اولياء بعض، ومن يتولهم منكم فانه منهم" - القرآن 56/5 - وعدم مشاركتهم في تجارة لأن "مشاركتهم سبب لمخالطتهم وذلك يجر الى مودّتهم" - احكام 273 - "وان فعلوا فالبيع والشراء يليها مسلم" - احكام 405 - ح 1 - كما انه لا يحق له أن يستأجر مسلما لخدمته - احكام 296 - 297 - أو أن يرسل لحيته - الشروط 90 - 91 - أو أن يفرق شعره - الشروط - 91 - وليس للنصارى أن يأتوا الى الكنيسة مجتمعين، بل عليهم ان يتسللوا اليها لوذا، أي مستترين - الشروط 56 - كما أن المسلم لا يبدأهم بالسلام عملا بالحديث النبوي القائل "لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم الى أضيقة" احكام 292 - ذلك ان "عقد الذمة اقتضى ان يكونوا تحت الذلة والقهر، وأن يكون المسلمون هم الغالبين عليهم" - احكام 789 -

وقد اعتبر حكام المسلمين في كل زمن وصقع ان من واجبه معاملتهم النصارى القاطنين في ديارهم على اساس هذه الشروط... وفي العام 1856 ثار المسلمون في سوريا على الدولة العثمانية لأنها أصدرت قانونا يساوي بين المسيحيين والمسلمين في الامبراطورية، فاعتبروه باطلا لأنه يتناقض مع الدين، واصلوا بسبب ذلك دم النصارى وبأشروا ابادتهم⁸.

في أي حال، فان المسيحية والاسلام دينان ولدا في الشرق الأوسط مما يجعل المجتمعين المسيحي والمسلم متساويين في أصلتهما الشرقية. إلا أن المسيحيين في هذا الجزء من العالم، يلاحظون بكل مرارة إن انتشار الدين الاسلامي قد جاء على حساب مسيحية كانت قائمة من قبل ومن شأن احدي الظواهر ان يكون لها الدلالة الكافية على هذا

الموضوع، الا وهي ان المساجد الكبرى في مدن الشرق الرئيسية، لم تكن في الماضي سوى كنائس حولها الاسلام الى جوامع. كما في تركيا ونيقوسيا وبيروت ودمشق وسواها...

الكيان

هذه الأوضاع الخاصة التي يعيشها المسيحيون في الشرق الأوسط. عبر تاريخ مديد تلا الفتح الاسلامي وتوسعه، جعلت المسيحيين في لبنان يتمسكون باستقلال بلدهم عن العروبة وبعض الامتيازات التي من شأنها المساعدة في درء الخطر المترصص. انه خطر فقدان الكيان، وفقدان الحقوق الانسانية البديهية، ولقد عانى المسيحيون اللبنانيون منذ ظهور الاسلام، الأمرين في سبيل المحافظة على ذلك الكيان وتلك الحقوق... وتمكنوا بالبذل والصلابة والقتال وتفطيت الصخور واقتناص العيش القاسي ومعاناة شتى الصعاب، واختصارا بالمقاومة عبر عصور قاسية طويلة، من حفظ كيانهم وحقوقهم، عندما كانت حقوق الانسان لا تزال متأرجحة بين مفاهيم الحق ومفاهيم القوة... فكيف بهم اليوم وقد أضحي من الشرع العالمي أن يكون للانسان حقوقه؟ الا أن التشريعات... حتى وإن كانت عالمية، ويكاد المراقب يقول خاصة متى كانت منبثقة عن الأمم المتحدة... ما زالت تبدو وكأنها ذات وجهين: وجه نظري ووجه عملي... مما يجعل في الواقع حقوق الانسان مبنية على موقع ذلك الانسان بالنسبة لاعتبارات عدة... وكثيرا ما يدفع انسان ثمن حقوق انسان آخر، موقعا استراتيجيا او موقعا سياسيا، أو أي شيء آخر، حتى وإن كان ذلك الشيء مستقبل شعب وحاضره وماضيه وأمانيه ودم أبرياء... ذلك ما دفع منه، في نهاية القرن العشرين، الانسان المسيحي في لبنان، ولم يجد أمامه من قبس لضمان حرّيته وحقوقه، سوى المقاومة.

المسيحيون في لبنان

كانت صور أول مدينة فينيقية قامت فيها جالية مسيحية، يقول لنا بولس الرسول انه عندما رجع من بلاد اليونان لزيارة اورشليم، وكانت آخر زيارة له، عرّج على صور، فوجد فيها كنيسة تضم أعضاء من رجال ونساء واولاد. وقد أقام بينهم سبعة أيام، وقد حذره مسيحيو صور من الذهاب الى اورشليم لأنهم كانوا يوجسون خيفة عليه، فترضعوا اليه أن يظل عندهم، وعندما شيعوه الى الشاطئ ليستقل السفينة ركعوا على الرمال وصلوا من أجله⁹ ثم ان بولس الرسول عرّج، وهو في طريقه جنوبا، على مدينة عكا حيث استقبلته الجالية المسيحية¹⁰. وعندما أفل راجعا الى روما عرّج على صيدا حيث كان هنالك كنيسة وجالية مسيحية "ليحصل على عناية منهم"¹¹.

كان ذلك عند منتصف القرن الأول الميلادي. وعند منصرم القرن الثاني أصبحت الجالية المسيحية في صور من الكثرة والقوة بحيث أنه انشئ في المدينة كرسي لمطران

وأصبح لهذه المطرانية بعد قليل من الزمن أربع عشرة أسقفية. وفي كنيسة (كنيسة صور) دفن آباء الكنيسة المشهورين (اوريجونوس)¹² الذي كان يرأس مدرسة الاسكندرية التي كانت تعني بتعليم العقيدة المسيحية قبل أن تنتقل الى قيسارية... وفي مدينة صور، التي كانت كنيسة أكبر وأجمل كنيسة في جميع فينيقية، عقد مجمع كنسي عام 335، حكم بالهرطقة على اثناسيوس مطران الاسكندرية¹³. وكان المسيح ذاته قد زار "نواحي صور وصيدا"¹⁴ اللتين ورد اسمهما معا عشر مرات في العهد الجديد. وعلى كتف صيدا في بلدة مغدوشة، كنيسة "سيدة المنطرة" القائمة بقرب كهف قديم. وقد سميت "المنطرة"¹⁵ استمرارا مع التقليد القائل بأن السيدة مريم العذراء قد انتظرت هناك ولدها يسوع عندما زار صيدا. وفي أوائل القرن الرابع أصبحت صيدا مقرا أسقفيا¹⁶ بعد صور، يثبت ذلك ذكر لـ"مطران صيدا" في لائحة الاساقفة الذين حضروا المجمع الكنسي المسكوني الذي عقد في نيقيا¹⁷ عام 325م.

أما بيروت فأصبحت مسيحية في منتصف القرن الرابع، وفي عام 349، حدث فيها زلزال عظيم أنزل بها الخراب، فشعر بعض السكان من الذين لم يكونوا قد اعتنقوا المسيحية بعد، أنها غضبة من السماء حلت بهم، فرجعوا عن وثنتهم واعتنقوا الدين المسيحي... وعند مستهل القرن الخامس... كان لبنان قد تنصر¹⁸. واستمر لبنان بجميع مدنه القديمة، مسيحيا الى أن جاء الزحف الاسلامي، ففتح ابو عبيدة، عام 635 اول مدينة لبنانية كبرى، بعلبك، وكتب الى أهلها عهدا فيما يلي نصه "باسم الله الرحمن الرحيم"، هذا الكتاب أمان لفلان ابن فلان وأهل بعلبك رومها وفرسها وعربها على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ودورهم داخل المدينة وخارجها وعلى ارجائها. وللروم أن يرعوا سرحهم ما بينهم وبين خمسة عشر ميلا ولا ينزلوا قرية عامرة، فاذا مضى شهر ربيع وجمادي الاول ساروا الى حيث شأؤوا ومن أسلم منهم فله ما لنا وعليه ما علينا ولتجارهم أن يسافروا الى حيث أرادوا من البلاد التي صالحنا عليها، وعلى من أقام منهم الجزية والخراج. وشهد الله وكفى بالله شهيدا¹⁹. وبعد بعلبك، توالى سقوط سائر المدن اللبنانية، فتم للمسلمين فتح بيروت عام 635، وصور وصيدا وجبيل عام 636²⁰، ومن ثم سقطت طرابلس بعد حصار شديد. منذ ذلك الحين، هجر المسيحيون المدن الساحلية قاصدين الجبل، وراح المسلمون يستقدمون جالياتهم من مختلف المناطق، فيحتل هؤلاء مساكن من أرغموا على الفرار، وفي العام 663 جاء معاوية بجاليات من الفرس واسكنها صيدا وبيروت وجبيل وطرابلس²¹.

بحكم هذا الواقع، راحت تتكون في جبال لبنان القوة المسيحية. ومنذ تلك الحقبة، تحولت تلك الجبال الى "معقل" أمن للأقليات وللطوائف المذهبية... وقامت الطائفة المارونية التي لا تزال الطائفة القوية السائدة في شمال لبنان، والتي تؤلف أكبر وحدة مسيحية

موحدة مترابطة. ومنذ ذلك الوقت يبدأ جبل لبنان بالظهور على مسرح السياسة في هذا القسم من العالم"²².

بين الفتح الاسلامي في العام 635 ونهاية عهد الامبراطورية العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى، توالى على لبنان ألوان من العهود الاسلامية. وكانت أحوال المسيحيين في صراع دائم من أجل البقاء. واستمرت جباله عبر مختلف تلك العهود تستقبل المسيحيين النازحين من بلدان الجوار حتى غدا لبنان الجبل تلك "الجزيرة المسيحية في بحر الاسلام" وكان من الطبيعي على أهله أن يتسلحوا بالبأس والشدة والعزيمة في صراعهم المستمر.

وبذلك تمكنوا من فرض ضريبة على الخليفة عبد الملك (685 – 705م) وفي ما بين 759 – 760 ثار نصارى جبل لبنان "ضد تعسف عامل العباسيين وجوره في فرض الضرائب عليهم، واستولوا على قرى عديدة في البقاع وتقدموا نحو بعلبك التي كانت مقرا لعامل العباسيين. وكانت ردة الفعل عند العباسيين عنيفة، إذ هاجم العامل العباسي القرى الثائرة... وشنت سكانها في طول البلاد وعرضها"²³.

أما الفترة التي وجد فيها مسيحيو لبنان بعض الدعم أبان الحملات الصليبية (1096 – 1291) فقد دفعوا ثمنا غاليا جدا على يد المماليك الذين كادوا بحملاتهم العسكرية أن يبيدوا، ليس المسيحيين وحسب، بل وسائر الأقليات التي لا تدين بالمذهب الاسلامي السنّي. ويقول أحد المؤرخين الكبار مختصرا مختلف ما ذكر عن هجمات المماليك أن "الحملات العسكرية التي وجهها الملك ناصر في 1302 و1306 و1307 ضد كسروان، كانت من أعنف الحملات العسكرية التي تعرض لها لبنان ومن أشدها فتكا وخرابا. وكانت كسروان آنذاك تمتد جنوبا الى نهر بيروت والى جبل صنين وجبل الكنيسة (شرقا) وكانت تشمل أيضا منطقة المتن الشمالي والجنوبي وكان سكانها من المسيحيين (موارنة ويعاقبة) والدروز والنصيرية... وكانت المعركة الفاصلة في عين صوفر سنة 1307. فقد أباد جيش المماليك البالغ عدده خمسين ألف مقاتل قرابة عشرة آلاف كسرواني معظمهم من الدروز وخرّبوا بلادهم، وقطعوا "اشجارهم وذبحوا نساءهم وأطفالهم، وتقاسمت ثلاثمائة عائلة تركمانية المنطقة الساحلية الواقعة شمالي بيروت الى جنوبي طرابلس كأقطاعات بينها"²⁴.

وإذا كان المسيحيون قد عرفوا شيئا من الاستقرار الحذر في بداية العهد العثماني الذي بدأ في العام 1516، فلن يطول الزمان حتى يعودوا ليدفعوا ثمن ذلك غاليا قبل حلول منتصف القرن التاسع عشر، إذ بين العام 1840 والعام 1860، تعرضوا لمذابح مدمرة من قبل الدولة العثمانية ومنفذة من قبل الدروز وحلفائهم، ذهب ضحيتها أكثر من 15 ألف قتيل من أصلهم 12 ألفا قضاوا في مذبحه عام 1860 خلال ثلاثة أشهر فقط... مما جعل الضمير العالمي يتحرك، فدعت فرنسا لمؤتمر ضم كلا من بريطانيا والنمسا وبروسيا وتركيا بالاضافة الى فرنسا، تقرر فيه التدخل لإيقاف المذابح. غير أن فرنسا وحدها نفذت القرار فأرسلت سبعة آلاف جندي، عملوا على إعادة النظام، ثم انسحبوا في الرابع من حزيران 1816. وكانت الدول الأوروبية مجتمعة قد أقرت نظاما جديدا

لبنان، ساوى اللبنانيين في الحقوق، وبدأ معه حكم المتصرفية في جبل لبنان الذي سلخ عن سائر المناطق اللبنانية الأخرى، ووضع على رأس الحكم فيه متصرف مسيحي غير لبناني. حكم المتصرفية هذا، الذي كان بمثابة كيان مسيحي لبناني شبه مستقل داخل الامبراطورية العثمانية، بضمانة الدول الست الكبرى آنذاك، قد استمر حتى بداية الحرب العالمية الأولى في تشرين الأول من سنة 1914، إذ سارع جمال باشا الى احتلال لبنان وإلغاء استقلاله واقامة حكم عسكري عنيف... تضاءل أضاءه، كل حكم ظالم سابق عرفه مسيحيو لبنان من قبل. فانتهكت الكنائس والأديار، ونفي بعض الأساقفة الى برّ الأناضول. وهدد البطريرك الماروني بالنفي أيضا. وأخيرا فرض الحصار التموييني على المسيحيين الذين تعرضوا لأقصى مجاعة عرفها شعب، وانتشرت الأمراض والأوبئة بشكل فظيع، حتى بلغ عدد ضحاياها هذا الظلم اللاانساني في لبنان أكثر من مائة ألف ضحية.

في الجمهورية اللبنانية

مرة ثانية، شاءت الاقدار أن تكون فرنسا المنقذ للمسيحيين اللبنانيين، فعندما تمكن الحلفاء من النصر النهائي في العام 1918، وانكسرت تركيا تماما، أصبح الوضع التحالفي في المنطقة ذا شكل جديد. القوميون العرب، وجلهم الأعظم من المسلمين تساندتهم بريطانيا، وهم يهدفون الى إنشاء وحدة عربية، يذوب معها لبنان بسوريا تماما، يقابلهم الاستقلاليون اللبنانيون تساندتهم فرنسا، وهم يهدفون إلى إعادة توحيد جميع الأراضي اللبنانية التي كانت موحدّة قبل عهد المتصرفية والقائميتين، في دولة واحدة مستقلة عن سوريا والبلاد العربية. وكانت أكثرية المسيحيين من هذا التيار وغاب ثقل التيار المسيحي الكياني، وضاع الكيان المسيحي مع نهاية عهد المتصرفية.

واستمر الصراع الى أن أقرّ مجلس الحلفاء الأعلى، المجتمع في سان ريمو في 28 نيسان 1920 الانتداب الفرنسي على "سوريا ولبنان" فصعق القوميون العرب للنبأ فيما ساقبلته أغلبية المسيحيين في لبنان بارتياح²⁵.

في هذه الأثناء، برز تيار عنيد عند المسلمين يطالب بضم المناطق ذات الأكثرية المسلمة، وهي الواقعة خارج جبل لبنان المسيحي، الى سوريا. ونظرا لكون المسيحيين يرفضون هذا الانضمام، فانهم يبقون في دولة مستقلة ذات قومية مسيحية، إلا أن المسيحيين رفضوا هذا المشروع رفضا قاطعا، وكان على رأسهم البطريرك الماروني الياس الحويك.

ويقول أحد النواب المسلمين السنّة الحاليين انه "لو تم للمطالبين بالانفصال عن لبنان والاتحاق بسوريا ما أرادوا لكان استمر الوطن القومي المسيحي ولازدوجت الكارثة بعد قيام الوطن الاسرائيلي في العام 1947²⁶.

وبنتيجة كل ذلك أعلن المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو في الاول من ايلول 1920 في بيروت "دولة لبنان الكبير"... ومنذ عودة لبنان الكبير، فإن الأكثرية المسيحية

لم تظل تلك الأكثرية الساحقة التي كانت تحتفظ بها من قبل²⁷ قبل العودة الى "لبنان الكبير" إلا أن هؤلاء المسيحيين ستكون لهم بعض الامتيازات في السياسة والادارة في هدف طمأنتهم الى مصيرهم بعد كل ما عانوه عبر السنين.

ففي الثالث من أيار 1926 أعلنت دولة لبنان الكبير جمهورية، ووضع دستور جديد ينص على اقامة نظام برلماني وحكومة ديموقراطية. فكانت جمهورية لبنان الديموقراطية اول جمهورية من نوعها في العالم العربي، ودستورها الجديد... مستمد من الدساتير... العصرية، وينص على انتخاب رئيس للجمهورية وعلى إقامة وزارة مسؤولة (سلطة تنفيذية) ومجلسين، مجلس نواب ومجلس شيوخ. (ألغي مجلس الشيوخ فيما بعد، وبقي مجلس النواب كسلطة تشريعية) وبالرغم من أن هذا الدستور عدل عدة مرات، وعلقه المفوضون السامون أكثر من مرة، فإنه لا يزال في أساسه الدستور المعمول به الآن. و"الدستور اللبناني لا ينص على أن للدولة ديناً معيناً، كما هو الحال في دساتير البلدان العربية... بل ان حرية العبادة في لبنان حقيقة ثابتة"²⁸.

إن كل ما جاء الدستور على ذكره بالنسبة للطائفية السياسية، هو ما نصت عليه المادة 59 منه التي تقول "بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الأضرار بمصلحة الدولة". فالدستور اللبناني... "تجنب تحديد مبادئ الزامية للتعاون بين مختلف الطوائف بل أثر أن يترك المجال مفتوحاً للأخذ والعطاء، وهكذا قضى الدستور بأن توزع مناصب الدولة بين مختلف الطوائف على نحو عادل. لكنه لم يحدد كيفية ولم يعين نسبة ما لهذا التوزيع، بل ترك ذلك للتفاهم والتسوية بين الفرقاء، وفقاً للظروف"²⁹ والتقليد الذي نشأ فيما بعد بالاستناد الى روح هذه المادة، كان يقضي بأن يصبح رئيس الجمهورية مارونياً (باعتبار الموارد اكبر طائفة مسيحية في لبنان) ورئيس الوزراء مسلماً ورئيس مجلس النواب شيعياً، ووزير الدفاع درزياً.

وبعد توقيع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية في العام 1936 وموافقة مجلس النواب اللبناني عليها في الثالث عشر من تشرين الثاني، وبموجبها اعترفت فرنسا بلبنان دولة مستقلة، الحقت بتلك المعاهدة رسائل متبادلة بين الرئيس اميل اده والمفوض السامي الكونت دي مارتيل، توضح بعض النقاط الهامة، منها الرسالتان رقم (6 و6 مكررة) اللتان أكدتا على ضرورة تمثيل مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً في الحكومة والمناصب الادارية العليا. وقد بقي مضمون هاتين الرسالتين "قاعدة من قواعد الحياة السياسية في لبنان"³⁰.

مشكلة الميثاق الوطني

وقبل أن يتم للبنان استقلاله التام في 22 تشرين الثاني من العام 1943، كانت قد جرت انتخابات نيابية في أواخر صيف ذلك العام. فعقد مجلس النواب الجديد اجتماعاً في 21 ايلول، وانتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، فكلف الرئيس الجديد حليفه رياض

الصلح، الزعيم السنّي، تشكيل حكومة تتمثل فيها الطوائف الرئيسية الست في البلاد، المواردنة والسنة والشيعية والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والدروز... وهكذا برز الى الوجود لبنان جديد تشترك الطوائف المسيحية والاسلامية اشتراكا تاما في تقرير مصيره. وكانت الطائفتان الرئيستان، المارونية والسنية ممثلتين آنذاك ببشارة الخوري ورياض الصلح، واضعي "الميثاق الوطني".

بالرغم من ان ما اتفق على تسميته بـ"الميثاق الوطني" هو في الواقع "اتفاق غير مكتوب" فالتقليد يقر بأن مضامين البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى، هي في الواقع "نص الميثاق الوطني". وقد حدّد ذلك البيان علاقة لبنان بالدول العربية بأن تكون على "... أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب. وان اخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان الا ما يريدونه ابناؤه الاباء الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار اليهم ممرا، فنحن اذن نريده وطنا عزيزا مستقلا سيّدا حراً"³¹.

الا انه لم يكن قد مضى أكثر من 11 شهرا على عمر "الميثاق الوطني" حتى كان اول خروج عليه من قبل واضعيه... انفسهم. ففي تشرين الأول من العام 1944، وافق وفد الحكومة اللبنانية على بروتوكول الاسكندرية ووضعه مع سائر الوفود العربية. ونظرا لما كان في نصوص ذلك البروتوكول من بنود من شأنها أن تتعارض تماما مع استقلالية لبنان عن الشرق وعن الغرب، كون تلك النصوص تخضع السياسة الخارجية للدولة، لجامعة الدول العربية، وتحدّ من حرية الدولة في عقد المعاهدات الدولية. فقد بدا أن البلد المقصود من تلك النصوص الوجدوية... كان "لبنان" من بين الدول العربية الأخرى "باعتبار ان تلك الدول مرتبطة كلها مع بريطانيا بمعاهدات تحرم عليها اتباع سياسة خارجية وعقد معاهدات دولية تتعارض مع طبيعة العلاقات القائمة فيما بين فرقائها"³².

طالب الفريق المسيحي بإلغاء ذلك الاتفاق متهما حكومة رياض الصلح بنقض الميثاق، فيما قام الفريق المسلم يدافع عن البروتوكول والعلاقات العربية الوجدوية التي أقرّها. وتحول الانقسام الى تبادل الحملات العنيفة اللهجة في الصحف، والى عقد الاجتماعات الصاخبة، والشديدة الخطورة، وقد اتسع الانقسام حتى استقالت حكومة رياض الصلح التي شارك رئيسها ووزير خارجيتها في وضع البروتوكول.

وهكذا بدا للمسيحيين أن "الميثاق الوطني" سيتعرض لانتكاسات قد تكون خطيرة، مما جعلهم يتعلقون بسائر الضمانات التي من شأنها أن تحافظ على كيانهم، الى أن يتأكد لهم زوال الخطر...

بقي "الفريق المسيحي ملتزما بالميثاق الوطني" التزاما صريحا واتهم الفريق المسلم بأنه لم يقبل قط بالتخلي عن انتسابه العضوي الى العالم العربي وبأنه ما انفك يثبت ان انتسابه للبنان كدولة ذات كيان نهائي ليس من درجة انتمائه الى القومية العربية ولا من طبيعة هذا الإنتماء. في حين ان الميثاق الوطني يعترف بأن لبنان "ذو وجه عربي" وما فتىء الفريق المسلم يبدي في هذا المجال، تصلبا يهدد بانفجار الوضع بمجمله"³³.

ممارسات... تؤكد صحة المخاوف

جاءت الممارسات السياسية من قبل المسلمين السنة في لبنان لتؤكد اعتبار المسيحيين بأن في لبنان فئة ثانية من المواطنين تعتبر لبنان جزءا من كل أوسع، وانه مرحلة مؤقتة لا بدّ من تجاوزها عند أول سائحة، وإن أي تعارض مع مصلحة "لبنان الجزء" ومصلحة "الكل الأوسع" او حتى مصلحة جزء آخر من هذا "الكل الأوسع" يجب أن ينتهي بتضحية المصلحة اللبنانية³⁴. بينما اللبنانيون المسيحيون، عامة يؤمنون "بلبنان مستقلا قائما بذاته... ولا ينظرون الى شأن او قضية او مشكلة في العالم البعيد او القريب الا من خلال مصالحه، وكل مرة تتعارض فيها مصلحة لبنان مع أية مصلحة أخرى، يغلبون، دونما تردد، مصلحة لبنان وحدها... ثم انهم يرون في لبنان وطنا ولا يحتاج للوصف ولا للتعريف، لانه بنظرهم وطن نهائي، تنتهي عند حدوده مصالحهم واحلامهم... وان هوية لبنان لا يمكن ان تكون موضوع نقاش او جدل او خلاف. وان السؤال عن هوية لبنان، سؤال لا يطرح، كما لا يطرح السؤال عن هوية فرنسا او ألمانيا او الاتحاد السوفياتي او غيرها... ما لم يكن المقصود من السؤال، هل ان لبنان كل أم جزء؟... هل هو مرحلة ام محطة"³⁵؟

لذلك فعندما يطالب المسلمون بالاحصاء العام - اعتقادا منهم بأن الطوائف المسلمة اصبحت تشكل الاكثرية - وبالتالي، بحكم "الاكثرية" يتخوف المسيحيون من خطر ذوبان كيانهم، ومن تسلط المسلمين عليهم، كما تسلطوا قبلا، ولسان حالهم يردد بأن "الديمقراطية العددية، أي حكم الاكثرية للأقلية، لا تصلح نظاما للحكم الا في المجتمعات المتجانسة حيث لا تخشى الاقلية على كيانه ومصيرها من حكم اكثرية لا تختلف عنها في النظرة الى الكيان والمصير"³⁶.

ومع ان الدستور لم يكن ينص على طائفة رئيس الجمهورية، فإن المسيحيين يدركون ان غاية المسلمين من المطالبة بتعديله، "انما يقصد منها في الواقع، الحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة رئيس الحكومة، تخفيفا للمشاركة³⁷، ولكن الدستور والأعراف الدستورية التي ما زالت متبعة منذ فترة ما قبل الاستقلال، تحقق هذه المشاركة على أكمل وجه، إذ توجب توقيع جميع المراسيم من قبل رئيس الجمهورية بتوقيعه، هو مرسوم تعيين رئيس الحكومة... ولمجلس النواب حق حجب الثقة عن رئيس الوزارة المختار³⁸. من هنا كان واضحا أن الهدف ليس المشاركة، انما هو السيطرة الاسلامية على الدولة.

وتأتي أيضا مطالبة المسلمين بـ"إلغاء الطائفية السياسية" دون القبول بمبدأ "العلمنة" أي مع المحافظة على الكيانات الطائفية لتتلاقى الرفض من قبل المسيحيين، كونهم يتنبهون الى الفرق بين "العلمنة" والغاء "الطائفية السياسية"، فان الطائفية السياسية تعني مشاركة الطوائف كمجموعات حضارية في تكوين أجهزة الحكم المركزي. انها شكل من الاشكال المركبة للدولة أي نوع من الفدرالية القائمة على أساس التقدمية الانتية، وهي

فدرالية العمق بالواقع الاجتماعي اللبناني، وأدق تعبيراً عن تنوعه الحضاري من أية فدرالية تقوم على أساس التعددية الإقليمية... والاكتفاء بإلغاء الطائفية السياسية يعني إلغاء هذه المشاركة مع الإبقاء على الكيانات الطائفية وحقوقها ومصالحها وقوانينها الخاصة وأنظمتها. أي على كل ما يبرز تمايزها واختلافها... ومن البديهي ان مثل هذا التدبير الفوقي سيؤدي في الواقع الى حمل أبناء كل طائفة على السعي للاستئثار بالهيمنة على مقدرات الدولة، والى تمكين المجموعة الطائفية الأكثر عدداً والأكثر تماسكاً من السيطرة والتسلط، فينشأ عند أبناء المجموعات الأخرى شعور بالغبن والظلم، بل شعور بخطر الزوال الحضاري، يعمق الانقسام ويفجر الصراعات ويؤدي الى التصادم الدموي... اما العلمنة التي يمكن طرحها كحل، تلك التي تذهب الى أعماق وأبعد من تغيير شكل الدولة، فهي تستهدف تغيير بنية المجتمع الأساسية بالانتقال من "مجتمع تعددي" الى "مجتمع منصهر" وموحد، في حضارته وثقافته وأهدافه القومية، وذلك عن طريق، إلغاء الاعتراف بالطوائف ككيانات ذات حقوق ومصالح وقوانين ومحاكم خاصة، وتوحيد قوانين الأحوال الشخصية بغية رفع الحواجز والعوائق التي تحول دون التزاوج والتوارث بين أبناء الطوائف المختلفة".

وبعكس المسلمين السنة الحالمين بالانصهار في الكل العربي المسلم، وعدم رغبة هؤلاء بالاستمرار في التركيب الاتني اللبناني، فان المسيحيين في لبنان يرون ان "الخصائص الذاتية المرتبطة بشخصية لبنان الفريدة وتاريخه وحضارته، تعود... الى التعددية الاتنية لهذا البلد الذي لم تلتق مجموعات الحضارية المتنوعة صدفة بل جمعها خلال تاريخ طويل، عامل واحد وموحد، هو توقها الى الحرية وتمرداها على ظلم حكم الأكثرية الجائرة، وتمسكها، بتميز شخصيتها، هذه التعددية الاتنية - الحضارية، صمدت وحداتها خلال أجيال امام كل محاولات الدمج والصحهر رافضة أن تذوب في شخصية احداها او في شخصية وهمية واحدة... وهذه التعددية الملازمة لتكوين لبنان هي ذات قيمة حضارية وتقدمية تفوق العروبة، وتفوق كل القيم ذات البعد الواحد... ومن الحيف والغبن عدم الاستفادة من غناها بإيجاد الأطر السياسية والثقافية التي تحفظها وتصونها وتبرزها في تعاشها وتفاعلها في ثورة حضارية ضخمة"³⁹.

إلا أن هذه النظرة، كانت تقابل بنظرة مناقضة في الجانب الآخر، كون "المسلم المسلم... إما أن يكون الحاكم مسلماً والحكم إسلامياً، فيرضى عنه ويؤيده، وإما أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير إسلامي، فيرفضه ويعارضه، ويعمل على إلغائه"⁴⁰، حتى ولو كان ذلك إلغاءً لنقطة لقاء الأديان.

الحل

أمام هذا الواقع فإن المسيحيين المتمسكين بكيانهم او بشبه كيانهم الشرق أوسطي الوحيد، وهم سلالة أجيال طالما كافحت من أجل صون هذا المرجع، قرروا أن يكافحوا بثمتي الوسائل، أملين بأن يتحرك الرأي العام المسيحي في العالم، فتطغى ارادته، على إرادة

الحكام الناظرين من زوايا المصالح المجردة من المفاهيم الإنسانية التي ينادون بها. وراح المسيحيون يقاتلون بما لديهم من إمكانيات. وكانوا قد بدأوا يتسلحون منذ ظهرت لهم بوادر الخطر، ومدوا الجسور الخفية بينهم وبين الأقليات الأخرى التي تجمعهم معها استراتيجية... الصراع من أجل البقاء، وطرحوا للاختيار في سبيل الخروج من الأزمة أربعة مخارج:

1- العودة إلى صيغة الميثاق الوطني، ولكن بموجب نص دستوري غير قابل للنكران وللتفسيرات الخاطئة بحيث يتأمن منع تسلط أية فئة من فئتي الشعب على الأخرى.

2- شكل الدولة الوحدوي العلماني... تتكون فيه المجموعات الطائفية من اتنيات حضارية عميقة الجذور في التاريخ وشديدة الحرص على شخصيتها وسماتها الخاصة، ومرهفة الحذر حيال كل ما يعرض كيانها للذوبان أو الانسحاق.

3- شكل الدولة الاتحادية المؤقتة من مقاطعات ذات استقلال داخلي واسع يتأمن داخل كل منها أكبر قدر ممكن من التجانس السكاني، وتلتقي في اتحاد تمارس داخله مشاركة متساوية في الحكم وتتمتع كل منها بحق النقض

4- دولة فدرالية ذات مقاطعات تتمتع باستقلالية داخلية، تشارك في الحكم المركزي دون أن يكون لها حق النقض. وتكون هنالك مناصفة في التمثيل، والتصويت⁴¹.

من بين هذه الطروحات وجد رئيس الجبهة اللبنانية الرئيس كميل شمعون "وجهة نظره الشخصية" هذه بقوله انه "يجب علينا ايجاد الطرق والوسائل للحؤول دون الخلافات والنزاعات الطائفية بين جناحين رئيسيين من الشعب اللبناني، وقد أدت الخلافات التي وقعت بينهما حتى الآن الى بؤس حقيقي للبلد في ظروف مختلفة. لهذا فمن الضروري بالنسبة لنا من أجل السلام والتفاهم، أن نحاول إيجاد الوسائل للحؤول دون الخلاف في المستقبل، وإذا ما وجدنا ان اللامركزية السياسية والادارية هي الحل، فلا أرى سببا لعدم موافقتنا عليها بروح من الصداقة والتفهم... ولن تخلق هذه اللامركزية أي تأثير سلبي على وحدة لبنان، فثمة درجة كبيرة من اللامركزية في المانيا الغربية، وسويسرا، والولايات المتحدة، مع ذلك لا يستطيع أحد القول بأن هذه البلدان تفتقر الى الوحدة أو بأن اللامركزية تشكل عقبة أمام وحدتها"⁴².

أما مشروع القوات اللبنانية الصريح والمباشر للحل النهائي، فهو مشروع الاتحادية الفدرالية وعلان الرفض التام والنهائي للعودة الى نظام 1943، فإن النظام الفدرالي الذي وُجدَ سويسرا وحال دون تجزأتها الى أربعة أجزاء قادر على حلّ المشكلة اللبنانية. أخيرا إذا كان لتجربة عمرها أكثر من 1300 سنة، عبرة، فالعبرة التي لا يمكن للفكر المسيحي اللبناني إلا أن يأخذ بها، هي أن الوجود المسيحي الحرّ في لبنان، لا يمكن أن يكون، إلا بالمقاومة. ويبقى طرح المشاريع مجرد طرح، إلا أن الواقع، لن يكون إلا صراعا دائما ومستمرًا، ولن يكون بوسع المسيحيين أن يضمنوا بقاءهم الحرّ في لبنان، إلا من خلال المقاومة الدائمة والمتأهبة أبدا، وأن أخطر سلاح يمكن أن يحارب به

المسيحي في لبنان، هو إيهامه بأنه في وضع آمن، حتى إذا ما وثق بهذا الوهم، كان الانقضاء عليه خطرا.
فالمقاوميّة، حالة لا يجوز أن تغيب عن الحالة المسيحية في لبنان، مهما كانت الظروف، فقدر المسيحي اللبناني، كي يبقى مسيحيا حرا في لبنان، أن يكون مقاوميا.

خاتمة

أما وقد اتضحت خلفيات الحرب في لبنان، فقد بات على العقل أن يخضع كل ذلك لسلطانه، بعيدا عن التعصب الأعمى، وعن التمنيات العقيمة، وعن الأضاليل المهلكة، وأن يعمل العقل جاهدا بإخلاص، بغية إيجاد المخرج المنطقي العقلاني المناسب، لحل مشكلة البشر في لبنان... لحل مشكلة لبنان بلد الأقليات، الذي قيل فيه، انه "ذاك البلد الجميل، الذي كتب له ألا يستقر" بحسب ميشال شيحا.

ولكن هل يعقل أن نخضع لهذه المعادلة القدرية، وأن نبقى سلبيين في وطنيتنا، مستسلمين لنظرية اللااستقرار، قابلين بما كتب للبنان، بأيد ليست على أي حال لكتبة الكلام المنزل؟ أما أن لنا أن نعمل من أجل أن يكون لبنان، بلدا جميلا... وقابلا للاستقرار على الأقل؟! والحال هذه... صار لزاما علينا، نحن معاصري هذا الزمن، أن نسعى، بكل ما أوتينا من جهد، وقدرة، من أجل وطن، قابل للاستقرار.

ولن يستقر وطن، نظامه لا يحقق استقرار أكثرية مجتمعاته. فلقد بات واضحا ما كان يجب أن يتضح من زمان بعيد، وهو أن ما يسمى "انصهار وطني"... ليس سوى مقولة بدعة، غير قابلة للتحقيق على الاطلاق، من قبل جماعات، سبب وجودها في لبنان اصلا، هو، رفض الانصهار.

جماعات، لا يمكن أن تكون في حالة وحدة، إنما هي تستطيع أن تكون في حالة اتحاد. وما يجب إدراكه هنا، ان الوحدة في جوهرها، مدمرة، بينما الاتحاد، محي وبناء. فانت إذا أردت أن تجعل من عنصرين، وحدة، عليك أن تدمر العنصرين، لتنتج عنصرا ثالثا جديدا. وإن ما يدعونه انصهارا وطنيا، يفترض تدمير لكل خصوصيات المجتمعات المعنية، في أتون مدمر، بغية انتاج مادة منصهرة، ليس معروفا ماذا ستكون! أما الاتحاد فهو: محافظة على كل خصوصية لكل من عناصر الاتحاد وهو بالتالي: بناء دون تدمير.

الاتحاد، هو كما الحجر بجانب حجر، يصنع مدمكا، والمدماك فوق مدماك، يصنع بيتا، والبيت بجانب بيت، يصنع قرية، والقرية تلو القرية، تصنع وطنا. أما الوحدة، والانصهار، فتدمير وإذابة لعناصر مختلفة من أجل الخروج بعنصر جديد! وهذا ما لا يمكن تحقيقه بالنسبة لأقليات لبنان. تلك الأقليات التي، لا تريد أن تذوب، ولا أن تنصهر، ولا أن تتدمر، والا، لما كانت في لبنان.

وعندما ندرك – كما أدركنا – إن حالة أقليّات لبنان، تنطبق على حالة أقليّات الدول المحيطة بلبنان، التصاقا أو مجاورة، نستنتج ان مقولة الوحدة ليست سوى سراب، مضم، ومميت.

أمام هذا الواقع الواضح، وفي مرحلة من تاريخ، يعاد خلالها رسم الخرائط الجيوسياسية على لف الكرة الأرضية، وفي وقت تشهد الأرض مخاض ولادة نظام عالمي جديد. في موسم التغيير... المنتظر منذ ما بعيد الحرب العالمية الثانية، بات على الجميع أن يعوا

الصواب، وأن يقلعوا عن كذبة الوحدة، وأن يخلعوا أفتعتها، وأن يسفروا عن حقيقة ملامح أهدافهم، فهم إن لم يسفروا اليوم، فسوف يسفرون غدا. إلا أن كل إبطاء في المصارحة، ليس سوى مزيد من التدمير.

على أي حال، ليس بوسع من يطالع حقيقة خلفيات حرب لبنان، في نهاية القرن العشرين، إلا أن يتأكد من أن لبنان القرن العشرين، ليس لبنان القرون الذي سبقته، وليس بوسعه أن يكون لبنان القرن الذي سيليه... واننا في مسار نحو التعددية، ويبقى مشروع الفدرالية، في المدى المنظور، أعدل ما جرى من طروحات لاستقبال العام الفين.

المراجع

- ¹المطران بول باسيم، أسقف اللاتين في بيروت في مذكرته الى الفاتيكان بمناسبة الحوار المسيحي الاسلامي. تموز 1978
- ² "الحوادث" العدد 959 الجمعة 28 آذار 1975 ص 76.
- ³ شنودة الثالث بطريرك الأقباط الارثوذكس 117، ولد في مركز أنبوب في محافظة أسيوط المصرية سنة 1923. تخرج من الكلية الاكليريكية عام 1949، ثم درّس فيها. ترهب في دير السريان عام 1954. اسقف التعليم الكنسي عام 1964. بطريرك عام 1971. له مؤلفات روحية عديدة.
- ⁴ المطران بول باسيم.
- ⁵ H. ET F. WILLEMART Dossier de Moyen orient Arabe, ed. MARABOUT (Belgique 1969) p. 149
- ⁶ المرجع السابق ص 77
- ⁷ المرجع السابق ص 232 - 234
- ⁸ سلسلة "القضية اللبنانية" الحلقة الأولى، "لبنان الكبير، مأساة قرون" - 1976 - ص 12
- ⁹ سفر الأعمال 21، 44 - 6
- ¹⁰ سفر الأعمال 21، 7
- ¹¹ سفر الأعمال 27، 3
- ¹² أوريغون أو أوريجينس (ORIGENES) (185 - 253) ولد في الاسكندرية واصبح من أشهر أساتذة مدرستها اللاهوتية ومن نوابغ الفكر البشري - ترك آثارا في اللاهوت وشرح الاسفار المقدسة، تطرف في بعض تعليماته.
- ¹³ الدكتور فيليب حتي - لبنان في التاريخ - فرنكلين للطباعة والنشر بيروت (1959 - 254 - 255)
- ¹⁴ متى 21، 15 - 28 مرقس 7، 24 - 31
- ¹⁵ "المنطرة" كلمة سريانية تعني "مكان الانتظار" ولا تزال محكية في لبنان.
- ¹⁶ الدكتور فيليب حتي لبنان في التاريخ - ص 256
- ¹⁷ نيقيا (NIKAIA) مدينة قديمة في آسيا الصغرى. عقد فيها مجمعان مسكونيان الأول عام 325 وأعلن "قانون الايمان" والثاني سنة 787 حرم محاربي صور. واصبحت عاصمة الامبراطورية البيزنطية 1204 - 1261 واسمها اليوم ازنيق.
- ¹⁸ راجع الدكتور فيليب حتي - لبنان في التاريخ ص 261
- ¹⁹ البلاذري، فتوح البلدان (ليون 6681) ص 59
- ²⁰ البلاذري ص 126
- ²¹ اليعقوبي كتاب البلدان (ليون 1892) ص 327
- ²² الدكتور فيليب حتي - لبنان في التاريخ ص 300
- ²³ الدكتور فيليب حتي - لبنان في التاريخ ص 327
- ²⁴ الدكتور فيليب حتي - لبنان في التاريخ ص 398 - 399 مستشهدا بكل من الدويهي وصالح بن يحيى وابراهيم عواد. وراجع المشرق المجلدين 40 - و44.
- ²⁵ راجع كمال سلمان الصليبي. تاريخ لبنان الحديث - دار النهار للنشر بيروت 1967 ص 206.

- 26 عبده عويدات (نائب الشوف) الحكم في لبنان منشورات عويدات (بيروت - باريس 1977) ص 184
- 27 الدكتور فيليب حتي - لبنان في التاريخ ص 598
- 28 الدكتور فيليب حتي - لبنان في التاريخ ص 598 - 599
- 29 كمال الصليبي ص 210
- 30 كمال الصليبي ص 227
- 31 جان ملح - مجموعة البيانات الوزارية - مكتبة خياط - بيروت ص 23 - 24
- 32 عبده عويدات ص 18 - 20
- 33 مذكرة صادرة عن "لجنة البحوث اللبنانية" حول الموقف المسيحي من الاوضاع اللبنانية القائمة، رفعها "مؤتمر الرؤساء العاميين الدائم للرهبانيات اللبنانية" و"الرابطة المارونية" الى السادة نواب الامة اللبنانية. بيروت في 1975/3/3 ص 60.
- 34 ن.ط. سلسلة القضية اللبنانية - الحلقة 14 - (آب 1976) ص 23
- 35 ن.ط. ص 23 جاءت هذه الملاحظات اثر موجة المطالبة الاسلامية بتحديد "الهوية اللبنانية" وقد تكون هذه المطالبة - الظاهرة فريدة في تاريخ الاوطان - المؤلف
- 36 مذكرة صادرة عن اللجنة السياسية المنبثقة عن مؤتمر البحوث اللبنانية - الكسليك - حول اربع صيغ جديدة ممكنة لبناء لبنان الجديد - ص 10
- 37 مذكرة صادرة عن "لجنة البحوث" حول اصلاح الاوضاع العامة ضمن اطار الصيغة اللبنانية القائمة "رفعها" مؤتمر الرؤساء "العاميين الدائم للرهبانيات اللبنانية" و"الرابطة المارونية" الى السادة نواب الامة (بيروت في 1975/11/11 ص 6)
- 38 مذكرة صادرة عن اللجنة السياسية المنبثقة من مؤتمر البحوث اللبنانية - الكسليك حول اربع صيغ جديدة ممكنة لبناء لبنان الجديد ص 17 - 19
- 39 ن.ط. ص 25
- 40 حسين قوتلي مدير دار الافتاء في لبنان - جريدة "السفير" البيروتية في 1975/8/18
- 41 راجع المذكرة الصادرة عن اللجنة السياسية المنبثقة عن مؤتمر البحوث اللبنانية - الكسليك حول اربع صيغ جديدة ممكنة لبناء لبنان الجديد. (ك 1975) ص 6
- 42 المرجع السابق - ص 17 - 19